برنامج السكن الريفي و دوره في التنمية المحلية في الجزائر

The rural housing program and its role in local development in Algeria

د أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه [1]، د.حاج محمد فضيلة [2]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر) ، Ahmed_elfakih@yahoo.com

[2] جامعة معسكر (الجزائر) ، fadila.hadj_mohamed@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 07 /2021/05 تاريخ القبول: 24 /2021/08

ملخص:

يعد قطاع السكن واحدا من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير و واسع سواء من قبل الدولة أو المواطن، فهذا الأخير يعتبر السكن من الضروريات التي يعجز عن العيش بدونها كونه يشكل ركنا أساسيا في حياته، لذا فهو يسعى دوما لتوفير سكن لائق يضمن له الاستقرار والعيش بكرامة. وتماشيا مع النمو الديمغرافي المستمر، ازدادت حدة الطلب عليه وعرف عدة تطورات وتعقيدات في آن واحد، وأصبح الهاجس والعائق الأكبر لكثير من المجتمعات في نموها الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما يبرر الاهتمام الكبير والمتزايد الذي توليه الدول لقطاع السكن من خلال تبني سياسات وبرامج سكنية مختلفة تهدف النهوض بواقع القطاع وحل مختلف مشاكله.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، السياسة السكنية،برنامج السكن الريفي ، الإدارة المحلية.، التنمية الوطنية.

Abstract:

The housing sector is one of the most important sectors that receive great and wide attention, whether by the state or the citizen, the latter considers housing as one of the necessities that he cannot live without, as it is a cornerstone of his life, so he always strives to provide decent housing that guarantees him stability and lives with dignity . In line with the continuous demographic growth, the demand for it increased and several developments and complications were known at the same time, and it became the biggest concern and obstacle for many societies in their economic and social growth. The reality of the sector and the solution of its various problems.

Keywords: Local development, housing policy, rural housing program, local administration, national development.

د.حاج محمد فضيلة : ، الإيميل: fadila.hadj_mohamed@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

معظم الحكومات و الشعوب يجمعها التطلع الي التنمية الوطنية ،مع تفسيرات متعددة ،و تعريف التنمية يتمحور حول جوانب اقتصادية كارتفاع الدخل و التوظيف.

لقد تعددت و تباينت التسميات التي أطلقت على المؤسسة أو بالأحرى الإدارة المعنية التي كانت تشكل الأداة المحركة و الموجهة لمختلف النشاطات الإنتاجية سواء كانت إدارة صناعية أو هيئة حكومية و إن كانت أكثرها انتشارا إدارة الأفراد هذه التسمية التي تعد جزء من الإدارة المتعلقة بالعاملين و بعلاقتهم بالمؤسسة .

و الاهتمام بقطاع السكن لا يقتصر على الدولة والمواطن بل تعداهما إلى المنظمات الدولية حيث عملت الأمم المتحدة على ترسيخ الاهتمام بقضايا الإسكان، فأثمرت جهودها ظهور مفهوم التنمية الحضرية المستدامة التي تجسدت مفاهيمه بوضع برنامج لقياس مؤشرات الإسكان لربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يطرح موضوع العلاقة بين قطاع السكن والتنمية.

إن ادارة الخدمة العمومية بالمفهوم الحديث هي ادارة تنظيم معين بشكل يكون فيه الجمهور واعيا بأثار الانشطة التي يقوم بها التنظيم علي المحيط الاجتماعي و الاقتصادي ، كما نجد أن هناك العديد من المميزات لإدارة الخدمة العمومية في اطار تحقيق الشرعية .

الاشكالية:

كيف يساهم برنامج السكن الريفي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

و علي ضوء الاشكال الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات التالية::

- ما هي الآليات المستخدمة في التنمية المحلية؟
- فيما تتمثل طبيعة وأهداف برنامج السكن الريفي؟
- ما هي أهم النتائج التي حققها برنامج السكن الريفي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهم التطورات للنظام المحلي و الذي يأخذ الطابع الشكلي و من اجل بناء نظام اداري محلي يقوم علي اساس النظام الاساسي للوظيفة العمومية و التي تأخذ مسارين هما المسار الرأسي :و الذي يتضمن تحويل السلطات و المسؤوليات و الوظائف من الحكومة المركزية الي الاجهزة الادارية المحلية. المسار الافقي : يتضمن تمكين المجتمعات المحلية من ان تشارك في تخطيط و تنفيذ الانشطة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التي تهدف الي تقوية و دعم قدرات الافراد للمشاركة في التنمية ..

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في كونها تمس قطاعا حساسا والمتمثل في قطاع السكن، وتبرز مدى اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع كونها على دراية تامة بالدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية. إضافة إلى معرفة واقع السكن في المناطق المحلية ومدى قدرة برنامج السكن الريفي على تحسين هذا القطاع في إطار ما يعرف بالتنمية المحلية؛ أي تحسين وضعية المواطن المحلية من خلال الاعتماد على هذا البرنامج كآلية لتحقيق ذلك.

مقاربة الاداء الوظيفي : الإنسان بكل ما يحصيه من قيم فهو قيمة اقتصادية و إنتاجية و استهلاكية بل و حتى قيمة روحية إنسانية حيث أضحى الفرد عامل مهم في المؤسسة بعدما كان عامل مهم مثله مثل الآلة التي تشتغل بل و أصبح مدى نجاح المؤسسة مرتبط بالدرجة الأولى بالفرد الذى يعد الجزء الأهم من الوظيفة الإدارية التي ترتبط بعملية الأشخاص أكثر من ارتباطها بمبادئ عامة فالفرد هو جوهر المؤسسة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تقدير العنصر البشري و مدى اعتباره مؤثرا مهما وإن هذه التسمية مرت عليها مراحل طويلة تطورت بتطور علم الإدارة باعتباره حقلا مهما من الحقول العلمية .

المنهج المتبع :الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة ،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة ،و تمّت الاستعانة بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية ،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية في مجال تنمية الادارة المحلية و تفعيل الاداء الوظيفي.

مقترب نظرية النظم :يبين مخرجات و مدخلات العملية الادارية.

الاقتراب القانوني المؤسساتي: الذي يستعمل في بعض القوانين و التشريعات الموضوعة من طرف الدولة داخل الادارة من حيث تحسين المستوي و تطوير الاداء.

2. مفهوم السكن الريفي والتنمية المحلية

يعتبر السكن ضرورة حتمية في حياة الإنسان، وهو ما جعل هذا الأخير يعمل جاهدا للحصول عليه، فهو الحيز المكاني الثابت الذي يتجسد من خلاله تلبية حاجاته من راحة، أمن واستقرار وكرامة، فكانت ولازالت المجتمعات تعوم بتقديم خدمات وتسهيلات للفرد باعتباره كانت يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية السكنية، وإشباع المزيد من احتياجاته المادية والمعنوية فجميع مجالات الحياة، فالسكن يحقق معادلة الاستقرار والحياة الكريمة(محمد بن يحي،2012) .

الجزائر وكغيرها من الدول تبنت مجموعة من البرامج والمخططات السكنية تهدف تحقيق التنمية، حيث يعد برنامج السكن الريفي واحدا من أهم هذه البرامج، فهو عبارة عن برنامج سكني تساهمي موجه للمناطق الريفية، بحيث تساهم فيه الدولة بإعانة مالية تقدمها لمواطن من أجل بناء سكن على مستوى بلدية إقامته، بينما يساهم هو بالأرض المخصصة للبناء وأشغال البناء كذلك، فهو بذلك برنامج يجمع بين جهود الدولة والمواطن من أجل القضاء على أزمة السكن من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى (محمد بن يحي،2012).

1.2 تعريف السياسة السكنية:

عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس الموضوعية من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظلّ احترام معايير السعر والكمية المحددة (عبد الحميد دليسي ،2007).

ومن الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية تتمثل فيما يلي:

– للسياسة السكنية دور هام في تطوير وهو المجتمع.

– السياسة السكنية تهدف إلى الحد من سوء توزيع السكان على مستوى قطر البلد عن طريق تشجيع السكنات الريفية، باعتبار جلّ السكان يتمركزون وبكثرة في المناطق الصناعية والمدن الكبرى.

– السياسة السكنية تأخذ بعين الاعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى(داود أحمد ،2013) .

ومدى نجاح السياسة السكنية يكمن هذا الترابط بين هذا القطاع الحساس أي قطاع السكن وباقي القطاعات الأخرى، وذلك من خلال أدوات وأليات (القوانين والمراسيم التنفيذية، قلة مؤسسات متخصصة، الضرائب والإعانات) ، والتي تنبثق عنها أسعار الفائدة وتأطير القروض وفرض الضرائب والرسوم الجمركية وكذا تشجيع الاستثمارات العمومية وإقرار حقوق الملكية...الخ، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تسيير وتطوير قطاع السكن وانتعاش هذا الأخير يجذب ورائه كلّ القطاعات الأخرى، ومن ثمّ زيادة في النمو الاقتصادي والتخفيض من البطالة والارتفاع في الدخل القومي(داود أحمد ،2013).

ويعتبر الحق في السكن أساسي للإنسان يقتضي وضعه في الإطار الصحيح له، فهو حق عالمي جرى توضيحه وتحديد أبعاده وجزء في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، فالسكن حق للإنسان كونه مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان ويوفر ما من شأنه الحفاظ على خصوصيته بناء على علاقات عائلية واجتماعية، وهو الفضاء الذي يعطي الفرصة لساكنيه لقدرة على الإبداع والمشاركة النشطة والفعالة في الحياة الاجتماعية(عبد الحميد دليسي ،2007) .

السكن شرط أساسي لضمان وتحقيق الحريات المختلفة سواء ما تعلق منها بالانتماء لجماعة أو بإقامة العلاقات معها، وذلك بالطبع في إطار من الخصوصية بما يضمن ويحمي تلك العلاقات مع المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد(عبد الحميد دليسي ،2007).

2.2 تعريف السكن الريفي:

عرفه**R. Lebeau** نمط توزيع المنازل الفلاحي داخل المحيط باعتبار هذا الأخير تراب تمارس به المجموعات الريفية والمجموعات الفلاحية، الأنشطة الفلاحية والحقوق الزراعية(هاشمي الطيب ،2014).

وتتصف هذه المساكن بعدة صفات أهمها:

– قديمة البناء مبنية من الطين.

– سوء الإضاءة فهي سيئة بالمسكن الريفي سواء ليلا أونهارا وضعيفة للغاية.

– رمي الفضلات نتيجة لانعدام المراحيض ودورات المياه، وهو معروف في المساكن

الريفية(السيد رشاد غنيم ،2008).

3.2.تعريف التنمية المحلية:

تستهدف التنمية المحلية تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتتعدد تعريفاتها، وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي، أو الأهداف التنموية، واللامركزية الإدارية .

يمكن النظر للتنمية المحلية على أنها الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وتوظيفها للرقي بالإنسان وتحسين دخله، وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلي تتمثل في تفعيل دور المواطن في التنمية المحلية عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف المعنية لتحقيق التنمية على المستويات المحلية . فهي طريق لإثرا ء وتنويع الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال ربط موارده وثرواته و استغلالها بحيث يمكن أن يصبح منتوج جيد يخدم سكان ذلك الإقليم. (2012 ،**Nail Marzoug**)

تعريف أحمد رشيد: هي تلك السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، فهي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول (ناجي عبد النور ،2012).

ـ تعرف آرثر دونهام: هي نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قد ارته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني، والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية(جميل أحمد الجويد ،2004)

3. برنامج السكن الريفي كآلية لتحقيق التنمية المحلية:

يندرج برنامج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية المحلية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية خاصة وتثبيت السكان المحليين، ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

إنّ تبني الدولة لهذا البرنامج يعكس مدى أهمية قطاع السكن، والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية وبالعودة لمضمون برنامج السكن الريفي نجد أنه يجمع بين مساهمة كل من الدولة والمواطن، بحيث أنّ مساهمة الدولة تكون من خلال تقديم إعانة مادية للمستفيد مقدرة بمبلغ مالي يختلف من منطقة لأخرى بينما تتمثل مشاركة المستفيد في توفيره لقطعة أرض تكون ملكه ومشاركته أيضا في تنفيذ وإنجاز الأشغال(محمد نصر مهنا ،2008).

يعد برنامج السكن الريفي واحدا من البرامج الطموحة التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع عودة السلم والاستقرار الأمني، رغبةً منها في تثبيت ما تبقى من السكان اللّذين أجبروا خلال العشرية السوداء على ترك قراهم ومناطقهم الريفية والنزوح نحو المدن والمناطق العمرانية الحضرية ، حيث أنّ تنقل العديد من العائلات الريفية إلى المدن والقرى الآهلة بالسكان أثر سلبا على المعيشة أو حتى بالنسبة لسكان المدن، فقد أدى النزوح من الأرياف إلى غلاء السكنات وهناك من ضاق به الحال وزاحم أقاربه، غير أنّ سياسة السكن الريفي فيما بعد ساهمت في حل المشكل من خلال عودة نسبة كبيرة من سكان الريف، وحتمت الظروف على البعض البقاء في المدن(محمد نصر مهنا ،2008).

1.3 صلاحيات البلدية في مجال السكن والتنمية:

في مجال السكن:

–السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.

–السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

– توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن. (قانون البلدية، 2011)

في مجال التنمية:

– يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

– يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية

نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي. (قانون البلدية،2011)

2.3 كيفية الحصول على إعانة الدولة لبناء سكن ريفي:

للحصول على مساعدة الدولة يجب تقديم ملف يحتوي على:

- طلب الإعانة المالية لبناء سكن ريفي (استمارة من الصندوق الوطنية للسكن).
- تصريح بعدم الملكية العقارية والاستفادة من إعانة الدولة.
- مستخرج من شهادة الميلاد رقم 12 للطالب وزوجه بالنسبة للمتزوجين.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- وثيقة تثبت مداخيل الطالب وزوجه.
- وثيقة تثبت الإقامة.
- وثيقة تثبت مزاولة نشاط في الوسط الريفي.
- وثيقة تثبت الاستحواذ على قطعة أرض صالحة للبناء.

يودع الملف لدى المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا. (المرسوم التنفيذي ،2010)

وللاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي يجب توفر بعض الشروط:

- إثبات أنّ دخل الزوجين يقل أو يساوي ست مرات الحد الأدنى الوطني المضمون.
- لم يستفد من قبل من التنازل عن مسكن مملوك للدولة أو من دعم الدولة للسكن.
- لا يمتلك ملكية تامة أي سكن ذو استعمال سكني.
- لا يملك أرض للبناء ماعدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع المساعدة. (المرسوم التنفيذي ،2010)

إنّ استفادة الكثير من مواطني أي بلدية من سكنات ريفية في إطار برنامج السكن الريفي شكّل انعكاسا إيجابيا على البلدية و واقعها ككل، ولعلّ من أهم ما حققه برنامج السكن الريفي:

-انتعاش قطاع السكن من خلال انتشار السكنات وظهور أحياء حضرية جديدة على مستوى إقليم البلدية.

– زيادة نسبة اليد العاملة، باعتبار أنّ" إنجاز الأشغال عند القيام بعملية بناء سكن ريفي معين يحتاج إلى عدد معتبر من العاملين، هذا ما ساهم في التقليص من نسبة البطالة وانتشار مهنة البناء بكثرة.

– انتعاش التجارة داخل إقليم البلدية، حيث عمد بعض المستفيدين من السكنات الريفية إلى تخصيص الجزء السفلي من السكن إلى إقامة محلات تجارية على اختلافها، هذا ما أدى إلى توسع وانتشار التجارة في البلدية.

– في الجانب الاجتماعي أيضا نجد أنّ الحصول على سكن لائق بالنسبة لعدد من المواطنين يبعث في داخلهم الشعور بالراحة والاطمئنان، وكما هو معروف فإنّ راحة الفرد نفسيا وإحساسه بالاستقرار تجعله أكثر تركيزا في حياته اليومية عامة وفي إتقانه لعمله خاصة.

ويعد برنامج السكن الريفي واحدا من البرامج التي انتهجتها الدولة لتحقيق التنمية المحلية، وهو بمثابة العمود الفقري للتنمية الوطنية، هذا ما يفسر أنّ حصة السكن الريفي من البرنامج القطاعي للسكن خلال الخماسي الفارط تبلغ 900 ألف وحدة، ما يعادل 10 % من إجمالي البرنامج. هذا ما أقرته الحكومة بموجب نص قانوني جديد، رفع قيمة المساعدات الموجهة لدعم بناء السكنات الريفية بمناطق الجنوب إلى مليون دينار جزائري شريطة ألا يقل دخل المستفيد عن06مرات الأجر الوطني المضمون أو ما يساويه، وقد رفعت الحكومة من سقف المساعدات الموجهة مباشرة لدعم بناء السكنات الريفية بمناطق الجنوب من 700 ألف دينار إلى مليون دينار جزائري لفائدة سكان 10 ولايات.

كلّ هذه النتائج التي حققها برنامج السكن الريفي بالنسبة للبلدية تحسب جميعها في اتجاه واحد، المتمثل في الهدف الرئيسي للبرنامج ألا وهو تحقيق التنمية المحلية والريفية(مقابلة مع السيد "ب– ع"،2019)

4. خاتمة:

انّ مساهمة برنامج السكن الريفي في تحقيق التنمية المحلية يرتبط باستفادة المواطنين من السكنات، حيث أنّ العلاقة بين قطاع السكن وكافة مجالات التنمية متداخلة تداخلا وثيقًا، وذلك يظهر جلّيا من خلال تقاطعهما في الهدف نفسه والمتمثل في تحسين نوعية الحياة إلى الأفضل، لذلك فقد تبنت الدولة الجزائرية برنامج السكن الريفي في إطار سياستها الرامية لتنمية المناطق المحلية خاصة الريفية منها، حيث ساعد هذا البرنامج وبشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية على مستوى مختلف البلديات الريفية للوطن، من

خلال استفادة عدد كبير من المواطنين من إعانات مالية من قبل الدولة لبناء سكنات ريفية على مستوى بلديات إقامتهم، فمجرد حصول المواطن على سكن لائق هو تحسين لوضعية حياته المزرية وهذا ما تهدف إليه التنمية أساسا، ما من شأنه تعزيز الترابط بين كلّ من السكن والتنمية.

و الجزائر كغيرها من الدول شهدت تحولا كبيرا في نظامها السياسي الذي كان له الأثر الكبير على دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية.

إنّ التنمية المحلية تعتمد على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل للوصول إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات، و هذا ليتحقق إلا في وجود هيئة قاعدية.

أصبح الأداء في الإدارة المحلية الركيزة الأساسية لأي تنمية إدارة في المنظمات و ونظرا للوضعية المضطربة التي آلت إليها الإدارة الجزائرية و خاصة الإدارة المحلية كالبلديات خاصة ، و ما آلت إليه بالرّجع السلبي على تنمية الإدارة المحلية ، و بالتالي هناك تأثير على التنمية المحلية و التي لها انعكاس على التنمية الوطنية

ويمكن القول أنّ تبني الدولة لبرنامج سكني كأداة لتحقيق التنمية والربط بين هذان المتغيران

كان بمثابة قفزة نوعية في مجال التخطيط المركزي، حيث أنّ الدولة استطاعت أن تمس نقطة حساسة في حياة المواطن يرتكز عليها تحسين أوضاع معيشتهم فالأهمية الكبيرة التي يكتسيها قطاع السكن تقتضي وجود سياسات حكومية وبرامج موجهة أساسا للنهوض بهذا القطاع وهذا راجع للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق عملية التنمية.

5. قائمة المراجع:

- القوانين:

-المادة 115 و 119 من قانون رقم 11-10المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، الجريدة الرسمية، العدد37. 3 يوليو 2011.

- المواد107. 108- 111 من قانون رقم 11 -10المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، الجريدة الرسمية، العدد37. 3 يوليو 2011 .

-المادة 2 و 3 من المرسوم التنفيذي رقم10- 235 ، المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخيل طالبي هذه السكنات، وكذا كيفيات منح هذه الإعانة، الجريدة الرسمية، العدد34- 15 أكتوبر 2010.

المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم رقم10- 235. المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخيل طالبي هذه السكنات، وكذا كيفيات منح هذه الإعانة، الجريدة الرسمية، العدد34- 15 أكتوبر 2010 .

- المؤلفات:

دليسي عبد الحميد ، دراسة في العمران والإسكان. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2007،ص37-40.

غنيم السيد رشاد ، دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط 1، د.م.ن: دار المعرفة الجامعية، 2008 ،ص61-64

مهنا محمد نصر ، أساليب و وسائل تقوية الأجهزة المحلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 ،ص ص 95-97

- المقالات:

ناجي عبد النور،" نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة أكاديميا، العدد 1 جانفي 2012،ص29.

-Nail Marzoug. Kouadzia noureddine. Amara fatah. "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales :

cas annaba". Revue des sciences humaines. université de Mohamed khider Biskra ? n°24. 2012,p10.

- المذكرات:

-جميل أحمد الجويد، "مسار تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة . الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 ، ص42.

-محمد بن يحيى، واقع السكن في الجزائر واستراتيجية تمويله، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في، 2011/2012العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ص11-12.

- داود أحمد، السكن الشعبي بوادي برقش ولاية عين تموشنت- دراسة فنية معمارية. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم التاريخ وعلم الآثار،2013/2012 ، شعبة الفنون الشعبية، ص 21.

- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، برنامج تجديد الريفي 2006-2013رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2013 ، ص 16.

*** المقابلة**

مقابلة مع السيد "ب- ع"، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الكيان، ولاية تلمسان،يوم27-03-2017. 15 أكتوبر 2019